

«الإخوان» في مواجهة جديدة مع القضاء

«التأسيسية» تواجه قراراً مرتقباً بالحل نظراً لوجود 5 عيوب قانونية

بعد تأكد حل مجلس الشعب، تواجه جماعة «الإخوان» خطر حل الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور في ظل وجود عدد من العيوب القانونية التي تدفع حكماً إلى إصدار قرار قضائي الشهر المقبل

القاهرة - رنا مهدي

يبدو أن القضاء في مصر سيكون دائماً هادماً للذات ومفرق الجماعات بالنسبة إلى جماعة الإخوان المسلمين، فالأخيرة باتت مقدرًا لها أن تتلقى جميع كبواتها من القضاء، سواء الإداري أو الدستوري. فبعد حل مجلس الشعب بحكمين، غير متوقعين للجماعة، جاء الدور على الجمعية التأسيسية التي تكفل للجماعة سيطرة طويلة المدى على السلطتين القضائية والتشريعية في مصر. فقد أنهت، أول من أمس، إحدى دوائر محكمة القضاء الإداري كافة محاولات الجماعة لعرقلة المحكمة عن التصدي لـ 48 دعوى قضائية تطالب بحل الجمعية التأسيسية الثانية وإعادة تشكيلها، بما يضمن تمثيل كافة فئات وأطياف المجتمع المصري. ورفضت المحكمة طلباً كانت الجماعة قد تقدمت به لإبعاد المحكمة التي سبق أن أصدرت حكماً بحل الجمعية التأسيسية الأولى، التي تم اختيار نصف أعضائها من داخل مجلس الشعب وترأسها رئيس مجلس الشعب المنحل، محمد سعد الكتاتني، عن النظر في القضية. وستعود المحكمة إلى نظر دعاوى من جديد ابتداءً من أول الشهر المقبل.

وتحدث مصدر قضائي في المحكمة لـ «الأخبار» عن وجود 5 أسباب قانونية توجب حل الجمعية التأسيسية الثانية. وأوضح أن «قانون معايير تشكيل الجمعية التأسيسية صدر بعد ما يزيد على شهر من تاريخ تشكيل الجمعية وبدء جلساتها، رغم أن القانون يقر مبدئياً أن يتم تشكيل الجمعية في خلال 10 أيام من إقرار القانون، إضافة إلى انتهاك صفة وجود كثير من المستشارين الذين دخلوا الجمعية التأسيسية بصفتهم رؤساء



يرسم جرافيتي ردا على الإساءة للنبي محمد في شوارع القاهرة (عمر عبدالله دلش - رويترز)

اسمه، أنه رغم توافر الأسباب القانونية التي تلزم المحكمة بإصدار حكمها الثاني بحل الجمعية التأسيسية إلا أنها قد لا تفعل ذلك لأسباب تتعلق بالملاءمة أو المواءمة. ولفت المصدر إلى أنه «واقعياً» رئيس الجمهورية محمد مرسي هو مرشح جماعة الإخوان المسلمين في الأساس، وفي نفس الوقت في يده سلطة التشريع وسلطة إعادة تشكيل الجمعية التأسيسية كذلك». وأضاف «في كل الأحوال ستكون الأغلبية داخل الجمعية التأسيسية لممثلي جماعة الإخوان المسلمين سواء تم حل الجمعية الحالية أو الإبقاء عليها». وأشار إلى أن المحكمة يمكن أن تأخذ هذا الأمر في الحسبان.

ومع توافر الدوافع القانونية لحل الجمعية التأسيسية، توافرت أيضاً الدوافع الاجتماعية. وأعلنت أول من أمس الناشطة الحقوقية، منال الطيبي، استقالته من الجمعية التأسيسية للدستور، رافضة المشاركة «في بناء مؤسسات الثورة المضادة». وقالت الطيبي لـ «الأخبار»، «تقدمت باستقالتي بعدما بُعثت من تقويم مسار الجمعية، التي عمدت إلى مخالفة المبادئ الدولية ووضعت في الدستور ما يقوّن انتهاك حقوق الإنسان». وأضافت «لقد بات واضحاً أن الدستور يعد ليكون على مستوى فئة محددة ترسخ لمفهوم الدولة الدينية لتستحوذ بذلك على السلطة، ليتخض الأمر في نهاية المطاف عن دستور يحافظ على ذات الركائز الأساسية للنظام الذي قامت الثورة من أجل إسقاطه، مع تغيير الأشخاص فقط».

وفي الوقت نفسه ترددت أنباء تفيد عن عزم حركة 6 أبريل على سحب ممثلها في الجمعية التأسيسية للدستور أحمد ماهر، المنسق العام للحركة، اعتراضاً على ممارسات التيار الإسلامي داخل الجمعية التأسيسية، والتلاعب في المواد الخاصة بالمواطنة والمساواة بين الجنسين، ومواد الحريات. وترى الحركة أن هذه الخطوات نصب في خاتمة الضغط الاجتماعي والقانوني على تشكيل الجمعية التأسيسية، التي بات أمرها قاب قوسين أو أدنى من حكم قضائي يعصف بها كما عصف ببرلمان الإخوان، ليكون على الرئيس محمد مرسي أن يتبث الولاء للشعب أولاً قبل الجماعة، ويكون لزاماً عليه أن يصدر قراراً بإعادة تشكيل الجمعية التأسيسية بما يضمن تمثيل كافة فئات المجتمع المصري وأطيافه.

تعتزم حركة 6 أبريل سحب ممثلها في الجمعية التأسيسية للدستور

الجمعية التأسيسية رغم انتفاء صفتهم النيابية بمجرد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بحل مجلس الشعب في 14 حزيران الماضي. كذلك فإن مجلس الشورى الحالي على وشك أن يلقي نفس مصير مجلس الشعب. وبحل مجلس الشورى ننعدم الصفة التي تم على أساسها ترشيح أعضاء مجلس الشورى ضمن أعضاء الجمعية أيضاً. أما السبب الخامس، حسب المصدر القضائي، فهو أن الجمعية لم تنته من كتابة الدستور ولم يتم تحديد موعد بدء إجراءات الاستفتاء عليه. وأوضح نائب في رئيس مجلس الدولة، فضل عدم ذكر

للهيئات القضائية. ووفقاً للمصدر القضائي من المفترض إحالة هؤلاء للتقاعد وإحلال الرؤساء الجدد محلهم، لافتاً إلى أن المستشارين حسام الغرياني، رئيس الجمعية، وعبد الله أبو العز رئيس مجلس الدولة السابق، وتيمور فوزي رئيس هيئة النيابة الإدارية السابق، دخلوا الجمعية بصفتهم وليس بشخصهم. وأكد أن استمرار وجودهم داخل الجمعية التأسيسية للوقت الحالي مخالفة قانونية صارخة.

أما السبب القانوني الثالث في التشكيل الحالي، حسب المصدر، فهو استمرار أعضاء مجلس الشعب ضمن أعضاء

تعثر مفاوضات البشير وسلفا كير

قطع خطوط امدادات الحركات المتمردة الناشطة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق السودانيتين، اللتين تتهم الخرطوم جوباً بدعمها. وتؤكد كل من جوبا والخرطوم منذ أشهر رغبتهما في السلام، إلا أن العديد من الاتفاقيات الموقعة وتحديداً بشأن المنطقة المنزوعة السلاح لم تطبق حتى الآن. كما جرى انتهاك عدة موانئ بمنع الاعتداء.

وقد أدى النزاع الأخير إلى تدهور اقتصادي في كلا البلدين، ولا سيما منذ أن أوقفت جوبا إنتاجها النفطي في كانون الثاني الماضي، احتجاجاً على مطالبة الخرطوم برسوم باهظة مقابل نقل النفط عبر أراضيها. وعلى اثر توقف تصدير النفط، واجهت الخرطوم وجوبا انخفاضاً في قيمة عملتيهما فضلاً عن ارتفاع نسبة التضخم وغلاء غير مسبوق في الأسعار.

(الأخبار، أ ف ب)

المفاوضات تواجه عقبات حول الحدود والأمن

كان سكان المنطقة يريدون البقاء في الشمال أو الانضمام للجنوب. وتأجل الاستفتاء بعد الخلافات حول هوية الذين يحق لهم المشاركة فيه. ومن بين القضايا الإضافية التي يتعين أيضاً إنهاء الخلاف حولها، ترسيم الحدود واقامة منطقة عازلة منزوعة السلاح. والهدف من هذه المنطقة الفاصلة منع تجدد المواجهات الحدودية، فضلاً عن

ومنذ اندلاع المعارك، كثف المجتمع الدولي، الذي يشعر بقلق شديد من تحول الخلافات بين جوبا والخرطوم إلى نزاع جديد واسع النطاق، ضغوطه على رئيسي الدولتين كي يتوصلا إلى اتفاق نهائي. ويهدد مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات على البلدين في حال استمرار خلافاتهما بما يعرض حياة المدنيين على جانبي الحدود للخطر. ويعد النفط من أبرز المواضيع الشائكة بين البلدين الجارين، إذ خسر شمال السودان 75% من نفطه بعد الانفصال. وفيما يعتمد الجنوب في تصدير نفطه على البنية التحتية للشمال، لا يزال على البلدين إنهاء تفاصيل اتفاق مبدئي سبق أن تم التوصل إليه حول النفط ورسوم تصديره. كذلك يتعين على الخرطوم وجوبا الاتفاق على وضع منطقة أبيي المتنازع عليها، ولا سيما بعد تأجيل الاستفتاء حول تقرير مصيرها الذي يفترض أن يحدد ما إذا

وكان الاعلان عن هذه القمة النادرة بين البشير ومبارديت، قد بعثت الأمل في امكانية التوصل إلى اتفاق شامل، بعد أن بدأ أن جولة المباحثات بين مفوضي البلدين، التي يرعاها الاتحاد الأفريقي بدعم من مجلس الأمن الدولي، لم تسفر عن أي نتائج مثمرة طوال الأشهر الماضية.

وسبق أن التقى البشير ومبارديت على انفراد في 14 تموز الماضي، على هامش قمة الاتحاد الأفريقي، في أول لقاء بينهما منذ المعارك الحدودية الكثيفة بين جيشيهما بين آذار وأيار الماضيين. وعلى اثر هذا اللقاء، أكد كبير مفوضي جنوب السودان، باقام أسوم، أن الرئيسين توصلا إلى «اتفاقيات مبدئية» على جميع قضايا الخلاف العالقة بين البلدين. وكان من المقرر مبدئياً عقد قمة في مطلع نيسان الماضي لحل هذه القضايا، إلا أن القمة ألغيت بعد اندلاع معارك حدودية.

في مؤشر على تعثر المفاوضات، أعلن أمس عن ارجاء اللقاء الثالث المقرر بين الرئيس السوداني عمر البشير، ونظيره السوداني الجنوبي سلفا كير مبارديت، اللذين يجريان محادثات مكثفة في أديس أبابا منذ الأحد في محاولة للتوصل إلى اتفاق ينهي الخلاف حول مجموعة من القضايا الرئيسية العالقة بين البلدين. ورغم الضغوط الدولية على الجانبين للتوصل إلى اتفاق، فإن المحادثات التي كان من المفترض أن لا تتجاوز يوماً واحداً، تواجه عقبات حول قضايا الحدود والأمن، وهو ما أدى إلى تمديدتها. وأفادت مصادر لموقع «الجزيرة» بأنه تم الاتفاق خلال المحادثات على العديد من القضايا، إلا أن ملفي الأمن وأبيي، لا يزالان ضمن الملفات الشائكة التي تحول دون التوصل إلى اتفاق نهائي. لكن العضو في الوفد السوداني، العبيد مروح، أكد أن «تقدماً» تم احرازه» من دون أن يدلي بتفاصيل.